مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٦٩**

الخميس ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد آرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد كاماهونغي
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2010/50)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2010/50)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ديمتري تيتوف، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد تيتوف إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الوارد في الوثيقة S/2010/50.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد ديمتري تيتوف، الذي أعطيه الكلمة.

السيد تيتوف (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على الحالة في دارفور وهو ينظر في التقرير الأخير للأمين العام (S/2010/50) عن هذا الموضوع.

كما يعلم أعضاء المجلس، فقد وصل السودان إلى منعطف حاسم وسيواجه تحديات هائلة في السنة المقبلة. فمن المقرر إجراء الانتخابات الوطنية خلال أقل من شهرين، ومن المزمع إجراء الاستفتاء على تقرير المصير لجنوب السودان خلال أقل من سنة واحدة. وفي هذا السياق، يتطلب التحول الديمقراطي في السودان على المستوى الوطني إيجاد حل عاجل للمسائل الرئيسية في دارفور، بما في ذلك تمثيل جميع أبناء دارفور في العملية الانتخابية، والمفاوضات الجارية في الدوحة، ووقف الأنشطة العسكرية في المنطقة.

إن المسألة السياسية الأكثر إلحاحا في السودان – بما في ذلك دارفور بالطبع – هي الانتخابات الوطنية المقرر عقدها في نيسان/أبريل. ولئن كانت بعض الاتجاهات التي تؤثر في دارفور إيجابية، فإن الحالة العامة ما زالت تتصف بالتعقيد والتقلب. وتتسم المشاورات الجارية بين قادة الشمال والجنوب والحوار فيما بين مختلف القوى السياسية في كل أنحاء السودان بنفس الدرجة من الإيجابية. كما كان السير السلمي لعملية التسجيل في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تطورا مشجعا آخر. ويبلغ الرقم الإجمالي للأشخاص المسجلين في دارفور وحدها حوالي ٧٠ في المائة من سكان دارفور المؤهلين للتصويت في الانتخابات، وهذا أمر مثير للإعجاب. ومع ذلك، واستنادا إلى البيانات المتاحة من لجنة الانتخابات الوطنية، يبدو أنه لم يسجل سوى أعداد صغيرة نسبيا من الأشخاص المشردين داخليا.

تشير التقارير إلى أن أعدادا كبيرة من الأشخاص المشردين الموالين لعبد الواحد قاطعوا عملية التسجيل. وفي الواقع، ناشدت حركته مؤيديها القيام بذلك. بالإضافة إلى ذلك، لم تتمكن لجنة الانتخابات الوطنية من إنشاء مراكز للتسجيل في بعض مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، كما هو الحال في مخيم كلمة في جنوب دارفور. وفي شمال

دارفور أفادت لجنة الانتخابات الوطنية بأن ٤٨ ٧٢٨ شخصا من المشردين داخليا سجلوا من أصل ما مجموعه ٥١٠ ٠٠٠ مشرد داخلي حسب تقديرات زملائنا في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. أما في جنوب دارفور، تفيد التقارير بأنه لم يسجل للانتخابات أي من الأشخاص المشردين داخليا الموجودين في المخيمات من أصل من يقدر مجموعهم بـ ١ ٤١١ ٠٠٠ مشرد داخلي. وفي غرب دارفور، لا توجد أرقام محددة مقدمة من لجنة الانتخابات الوطنية بشأن تسجيل الأشخاص المشردين داخليا الذين يقدر عددهم بـ ٧٤٧ ٠٠٠ مشرد داخلي لأن مراكز التسجيل تقع خارج مخيماتهم.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير عن الانتخابات في السودان (S/2009/391)، يجب على حكومة الوحدة الوطنية اتخاذ خطوات ملموسة لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، ولنا وطيد الأمل في أن تفعل ذلك. ومن بين التدابير التي كان يتعين وضعها التدابير اللازمة لضمان الاشتراك الفعال للمشردين داخليا واللاجئين وغيرهم من الفئات المتضررة من الصراع. وكما يدرك الأعضاء، يكتسي ذلك أهمية بالغة لأن مجتمعات المشردين داخليا تمثل الناس الذين تأثروا مباشرة جراء الأزمة في دارفور. وبعد الانتخابات، سيكمن التحدي الكبير في التأكد من أن المسؤولين المنتخبين سيمثلون في الواقع مصالح الناس الذين استبعدوا من العملية الانتخابية. ولذلك وفي سياق اتفاق السلام في دارفور، من الأهمية بمكان أن تؤخذ مصالح جميع أبناء دارفور في الاعتبار في المفاوضات وفي تنفيذ أي اتفاق للسلام في المستقبل. ويجب أن يكون لاتفاق السلام ذلك معنى خاص بالنسبة لجميع المجموعات الرئيسية في تلك المنطقة التي مزقتها الحرب.

بالإضافة إلى ذلك، وأولا وقبل كل شيء، من المهم للغاية أن تضع الحكومة القوانين اللازمة لتعزيز حرية التعبير وحرية الاجتماع موضع التنفيذ، نظرا لأن كلا الأمرين ضروريان للقيام بحملة انتخابية فعالة. وفي الوقت الراهن، هاتان الحريتان الأساسيتان مقيدتان بموجب قوانين الطوارئ لعام ١٩٩٧، التي رفعت من جميع أنحاء السودان لكن ما زالت تطبق على جميع ولايات دارفور الثلاث. سيغدو من المهم أيضا تعديل أو تعليق قانون الأمن الوطني، الذي يسمح للأجهزة الأمنية باحتجاز الناس بدون مبرر أو سبب مقبول، قبل بدء الانتخابات في ١١ نيسان/أبريل.

وفقا لولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فإنها تدعم عمل بعثة الأمم المتحدة في السودان لتقديم المساعدة الفنية إلى حكومة الوحدة الوطنية في التحضير للانتخابات. وبالرغم من ذلك، فإن تنظيم الانتخابات وتنفيذها عملية وطنية تدار بأيد سودانية. وما زالت لجنة الانتخابات الوطنية تواجه تحديات فنية كبيرة، بما في ذلك إنشاء مئات الآلاف من مراكز الاقتراع، ونقل كميات كبيرة من المواد الانتخابية إلى مواقع نائية. ولئن كانت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مستعدة للمساعدة في معالجة المسائل الفنية، فمن الواضح أن المساعدة المقدمة ستقيدها الموارد المتاحة للبعثة، وستحددها الطلبات المقدمة من لجنة الانتخابات الوطنية. وحتى الآن، وقد يكون مجلس الأمن يعلم بذلك، لم تطلب اللجنة سوى مساعدة محدودة من الأمم المتحدة.

لقد استمرت الوساطة في العمل بفعالية من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية شاملة للأزمة في دارفور باتباع نهج ثلاثي المسارات. أولا يعمل كبير الوسطاء المشترك باسوليه مع الأطراف المتحاربة لتيسير المفاوضات المباشرة على اتفاق للسلام. ثانيا، وسع فريق الوساطة نطاق المشاورات لتشمل المجتمع المدني في دارفور. ثالثا، عمل فريق الوساطة من أجل تحسين العلاقات بين تشاد والسودان.

حتى الآن، لم يتسن عقد محادثات رسمية بين الطرفين على الرغم من أن المناقشات غير الرسمية في الدوحة جارية مع ممثلي حكومة السودان وحركة العدل والمساواة والتحالفين المعروفين بمجموعة أديس أبابا ومجموعة طرابلس، اللذين يعملان بدعم وثيق من حكومتي ليبيا والولايات المتحدة. وللأسف، لم تبد مجموعة أديس أبابا ومجموعة طرابلس استعدادهما لإجراء مفاوضات موضوعية. ومع أن حركة العدل والمساواة تمكنت من وضع برنامج سياسي أكثر اكتمالا من الحركات السياسية الأخرى، فإن تقييمات الكثيرين على أرض الواقع ما زالت تطرح تساؤلات بشأن استعدادها للمشاركة في المفاوضات.

إن الرسالة الأساسية التي أوصلها السيد باسوليه إلى الأطراف في الدوحة مفادها أنهم يجب أن يعملوا بصورة بناءة أكثر وبمرونة أكبر. كما أن من الأهمية بمكان أن تستمر المفاوضات بعد الانتخابات، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بحلول نيسان/أبريل، لكي يستمر تجميع الجهود الهائلة التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة نحو التوصل إلى اتفاق للسلام.

وبالمثل، سيتم التركيز أكثر على اشتراك المجتمع المدني في عملية السلام. وفي نهاية المطاف، يعتمد نجاح عملية السلام في دارفور على مدى معالجتها لمشكلة التهميش السياسي والاقتصادي في دارفور. وما برحت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تدعم بقوة جهود فريق الوساطة للتأكد من أن وجهات نظر المجتمع المدني الحيوي في دارفور متجسدة بشكل كامل في عملية الدوحة.

إن الهدف من قيام الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بنغ بتعيين الممثل الخاص المشترك الجديد، إبراهيم غمباري، هو إعطاء دفعة لإقامة حوار مستمر مع المجتمع المدني. وسيعمل السيد غمباري بصورة وثيقة مع رئيس الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ التابع للاتحاد الأفريقي، السيد مبيكي، ومع السيد باسوليه، لمساعدة أبناء دارفور على إجراء حوار شامل ومستمر فيما بين منظمات المجتمع المدني ويمكنه أن يكفل طرح الأسباب الأصلية للصراع على طاولة المفاوضات وتجسيد الاتفاق لرغبات السكان. وسيكون من الأساسي مواصلة ذلك الحوار لدعم تنفيذ الاتفاق مع حكومات الولايات والحكومة الوطنية.

وفي ذلك السياق، يشكل إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ التابع للاتحاد الأفريقي، الذي يترأسه الرئيس مبيكي، خطوة هامة تدل على التزام الاتحاد الأفريقي بتسوية الصراع في دارفور. وتعمل الأمانة العامة مع الاتحاد الأفريقي لكفالة أن يتسم عمل الممثل الخاص المشترك، وكبير الوسطاء، والممثل الخاص الجديد للأمين العام في السودان، السيد هايلي منكيريوس، والرئيس مبيكي، بالتكامل والدعم المتبادل.

وفي غضون ذلك، رحب الأمين العام باستئناف الحوار الرفيع المستوى بين تشاد والسودان، وبالتوقيع، في ١٥ كانون الثاني/يناير، على اتفاق تطبيع العلاقات. ويجب أن يشكل ذلك الاتفاق الأساس لتعزيز الأمن على طول الحدود المشتركة، وهو ما يمثل جانبا أساسيا من جوانب اتفاق السلام في دارفور. وقد شكل قرار السلطات التشادية المتعلق – وفقا لتعريفها – بطرد جماعات المعارضة المسلحة السودانية من الأراضي التشادية خطوة إيجابية، غير أن التقارير لا تزال ترد بشأن القيام بأنشطة عابرة للحدود على جانبي الحدود.

ومن التطورات الإيجابية أيضا أن الرئيس ديبي إيتنو عقد اجتماعا مع الرئيس البشير في الخرطوم، في ٨ شباط/فبراير. وقد وصفه بعض المراقبين بالحدث التاريخي. وأيا كان الحال، فهو يتيح للطرفين فرصة تاريخية للمضي

قدما. وبينما لم تَضَّح لنا بعد التداعيات الكاملة للاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال ذلك الاجتماع – ولم يتم الإعلان عنها – فقد شكل خطوة هامة، وفقا لتقييم زملائنا في الميدان، في جهود البلدين لتحسين العلاقات وتسوية الصراع في دارفور. ويتوخى الاتفاق، على نحو ما ورد في التقرير، إنشاء قوة خاصة مشتركة في الأيام المقبلة لتمكين البلدين من تحسين الحالة في الميدان. وعلاوة على ذلك، دعت حكومة السودان عَلَنا المتمردين في دارفور، الذين يعملون انطلاقا من تشاد، إلى الانضمام إلى العملية الانتخابية.

وكما يبين تقرير الأمين العام قيد نظر المجلس، فإن الحالة الأمنية في دارفور لا تزال تتسم بالاقتتال المتقطع فيما بين قوات المتمردين، وبين حكومة السودان وحركات المتمردين. وفي كانون الثاني/يناير، كانت هناك موجة من القتال بين حركة العدل والمساواة ومقاتلي جيش تحرير السودان – فصيل مني مناوي، وفيما بين مختلف الجماعات المنتمية لجيش تحرير السودان في جبل مرَّة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثَّقت البعثة الهجمات التي شنتها القوات الحكومية على عدد من القرى بالقرب من مالحة، في شمال دارفور، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، والمواجهات بين حكومة السودان وقوات حركة العدل والمساواة في سيليا، في غرب دارفور، في كانون الثاني/يناير. وفي هذا الشهر، وفي أعقاب مقتل جندي من القوات الحكومية، لوحِظ أن بعض أفراد الميليشيات والشرطة العربية يحيطون بمخيم كاس للأشخاص المشردين داخليا، مما ينذر باستمرار معاناة السكان.

وفي غضون ذلك، نقلت جماعات المعارضة التشادية قاعدتها إلى مكان أبعد في اتجاه الغرب بالقرب من مليط، غير أن أعمالها لا تزال تؤثر بشكل خطير على السكان المحليين. كما تتواصل عمليات سرقة السيارات والهجمات على موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة، بما في ذلك في مدينتي نيالا والفاشر. وجميع تلك الأنشطة العسكرية تقوض على نحو خطير الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسي، ولا تزال تعرِض للخطر حياة المدنيين.

كما يساور الأمانة العامة بالغ القلق حيال القتل المتعمد لخمسة من حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشيد بالجنود الخمسة من رواندا الذين ضحوا بأرواحهم. وقد ندد الأمين العام بجميع هذه الهجمات بأشد العبارات الممكنة. وإذ تمضي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قدما، فإنها ستستمر في اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحد الأقصى من السلامة والأمن لموظفيها، مع ضمان تواجد فعال واستباقي في جميع أنحاء دارفور وفقا لولايتها. وفي ذلك السياق، من الأهمية بمكان أن يحترم جميع أصحاب المصلحة في دارفور حرية تنقل موظفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وكما ذُكِر في تقرير الأمين العام الذي يغطي الأشهر الثلاثة الماضية، وثَّقت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ما لا يقل عن ٢١ حالة تم فيها تقييد حرية التنقل، بما في ذلك ستة حوادث شاركت فيها القوات الحكومية وتسعة شارك فيها جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد. وأود أن أشدد على أن تلك القيود استمرت أيضا طيلة الشهرين الماضيين. ومن المثير للقلق بصورة خاصة أن العديد من الحوادث التي وقعت مؤخرا، ومَنَعت فيها حركات المتمردين فعلا حرية تنقل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، شملت تهديدات بإلحاق الضرر البدني بموظفي العملية، وإشهار الأسلحة، وإطلاق النار في الهواء، ومصادرة معدات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفيما شكل تطورا محمودا على نحو أكبر، أُفرِج في ١٣ كانون الأول/ديسمبر عن موظَفْين اثنين في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كانا محتجزيْن في دارفور لأكثر من ١٠٠ يوم. وسنظل نعمل بموجب المبدأ المتمثل في أن المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في دارفور تقع على كاهل السلطات. وبالقدر نفسه، سُرِرنا بالإفراج هذا الأسبوع عن ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية في دارفور وهو في صحة جيدة، بعد قضاء ثلاثة أسابيع قيد الأسر في المنطقة.

وقد وصل السيد غمباري إلى المنطقة في الوقت الذي اتُخذت فيه خطوات هامة صوب النشر الكامل للبعثة، مما يُمكن قيادة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من التركيز بصورة قوية على مهامها الرئيسية المتمثلة في حماية السكان وتيسير الأنشطة الإنسانية. وبحلول نهاية شباط/فبراير، سيتم نشر جميع الكتائب البالغ عددها ١٨ التابعة للأمم المتحدة ماعدا كتيبتين، وجميع عناصر تمكين القوة ما عدا أربعة عناصر. وحاليا، لم يبق عالقا سوى ست من وحدات الشرطة المشكلة، غير أن العمل جار على قدم وساق بشأن العديد منها. ومما يشكل تطورا هاما توقُّع نشر وحدة الطائرات العمودية الميدانية الإثيوبية في نيالا، في منتصف شباط/فبراير، مما سيوفر للبعثة قدرة أساسية تشتد الحاجة إليها.

ولا تزال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور توفر تواجدا على مدار الساعة في معظم مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، وحتى الآن، زاد إلى ٣٠ تقريبا عدد دورياتها البعيدة المدى. كما أسهمت أنشطة خفارة المجتمعات المحلية بصورة هامة في الحد من الجرائم العنيفة في العديد من المخيمات في دارفور والمجتمعات المحلية المجاورة.

وبينما يدخل السودان العام الأخير من اتفاق السلام الشامل، من الأهمية بمكان النظر إلى التحديات التي تواجهها دارفور ضمن سياق وطني أيضا. والصراعات في السودان، التي لها خصوصية داخلية أساسا، لا يمكن حلها بطريقة جزئية أو بمعالجة العناصر الخارجية بالدرجة الأولى. فالمسائل الجوهرية مثل تقاسم السلطة واقتسام الثروة تتطلب نهجا شاملا ومستبصرا يأخذ في الحسبان مصالح جميع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء السودان، لا سيما مصالح من هَمشهم الصراع لفترة طويلة للغاية.

وبينما تظل التحديات في دارفور هائلة، هناك أمل وفرصة في أن تشهد المنطقة تغييرات إيجابية في العام المقبل. ويعتقد الأمين العام أن المجتمع الدولي سيوحِد كلمته وهو يحث جميع أعضاء مجلس الأمن وأصحاب المصلحة كافة على العمل صوب تحقيق تحول ديمقراطي إيجابي في السودان يشمل تسوية سياسية سلمية للصراع في دارفور.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد تيتوف شكرا جزيلا على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.